أودي أديب*

الاحتلال الإسرائيلي: مصلحة اقتصادية أم تطبيق للفكرة الصهيونية؟

خصص المؤتمر الأخير لجمعية علم الاجتماع الإسرائيلية لذكرى مرور ٥٠ عاماً على الاحتلال. في إحدى الجلسات، حول «اقتصاد الاحتلال»، دار نقاش بين عنات مطر، الناشطة اليسارية البارزة من جامعة تل أبيب، وعالم الاقتصاد يوسي زعيرا، من «الجامعة العبرية» في القدس، حول طابع الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة وأهدافه. ادعت عنات مطر بأن جريمة الاحتلال مُجزية و«أننا، نحن جميعاً، نستفيد (اقتصاديا) من الاحتلال، سواء بدرجة قليلة وبشكل غير مباشر، أو بدرجة كبيرة وبشكل مباشر». في المقابل، ادعى زعيرا بأنّ الاحتلال يشكل عبئا على الاقتصاد الإسرائيلي ويسبب، بصورة مباشرة وغير مباشرة، خسارة نحو ١٣٪ من الناتج القومي الإجمالي السنوي وبأنّ الدافع للاحتلال والهدف منه لا يكمنان في الفائدة الاقتصادية المترتبة عنه، بأي حال من الأحوال. وعلى نحو متناقض إلى حد ما، يبدو أنه كان يتعين على عنات مطر الفيلسوفة (مطر تدرّس الفلسفة في جامعة تل أبيب ـ المترجم)، وهي تشدد على الدافع الاقتصادي ـ النفعي للاحتلال، أن تستند على النظريات السياسية التي وضعها نيكولو ميكيافيلي، فريدريك نيتشه، أنطونيو غرامشي وحنة أرندت، والتي تقول بأنّ «السلطة» (Macht)، «المهيمنة» و«إرادة القوة» هي القوة المحرّكة للسيرورة التاريخية والمصطلح الذي يفسرها. وفي المقابل، كان يتعين على زعيرا الاقتصاديّ، وهو ينفي فائدة الاحتلال الاقتصادية، أن يستند على النظرية الليبرالية النفعية وعلى الماركسية، اللتين تقولان ـ بتعبير ماركس: «ليس وعي الناس هو الذي يحدد وجودهم، بل العكس، وجودهم هو الذي يحدد وعيهم».

* محاضر جامعي في العلوم السياسية، وناشط يساري.

أما من الناحية السياسية، هنا والآن، فالسؤال هو: هل المشكلة هي المجتمع الإسرائيلي نفسه، الذي «ينعم» بالاحتلال والاستغلال الاقتصادي لفلسطين والفلسطينيين، أم هي الاحتلال الذي، بكونه تطبيقا للإيديولوجية الصهيونية، لا يخدم سوى النخبة الإسرائيلية المسيطرة، التي تستخدم أسطورة «الاستيطان في أرض إسرائيل» لتستغل وتقود جمهور العمال والفقراء والبؤساء في المجتمع الإسرائيلي؟ بكلمات أخرى، هل دولة إسرائيل هي «كيان كولونيالي»، أم هي «إيديوقراطية» صهيونية، حسب تعبير إرنست غيلنر؟

لهذا النقاش، حول طابع «الاحتلال» وهدفه، أهمية مزدوجة: تاريخية وسياسية. من الناحية التاريخية، يرتبط بالسؤال بـ «حق تقرير المصير» للحركة الصهيونية ذاتها: هل كانت هذه، كما يدعي غرشون شفير (١٩٨٩)، إيلان بابه (٢٠١٣) وغالبية الباحثين الفلسطينيين، حركة كولونيالية ـ استيطانية كان جلّ سعيها وهدفها احتلال فلسطين بغية تجميع رؤوس الأموال، كذراع للدول الامبريالية العظمى وفي خدمتها. أم كما ادعى باروخ كيمرلينغ (٢٠٠٤)، بأن الحالة الصهيونية تختلف عن مجتمعات المستوطنين في أميركا وأستراليا، لأن الأرض المُستهدَفة للاستيطان لم يجر اختيارها بسبب ثرائها الطبيعي، وإنما «وفق فكرة إثنو –قومية بشأن عودة اليهود إلى أرض إسرائيل، كي يعيدوا إحياء قوميتهم التوراتية».

أما من الناحية السياسية، هنا والآن، فالسؤال هو: هل المشكلة هي المجتمع الإسرائيلي نفسه، الذي «ينعم» بالاحتلال والاستغلال الاقتصادي لفلسطين والفلسطينيين، أم هي الاحتلال الذي، بكونه تطبيقا للإيديولوجية الصهيونية، لا يخدم سوى النخبة الإسرائيلية المسيطرة، التي تستخدم أسطورة «الاستيطان في أرض إسرائيل» لتستغل وتقود جمهور العمال والفقراء والبؤساء في المجتمع الإسرائيلي؟ بكلمات أخرى، هل دولة إسرائيل هي «كيان كولونيالي»، أم هي «إيديوقراطية» صهيونية، حسب تعبير إرنست غيلنر؟ (Idiocracy ـ إيديوقراطية: هو مصطلح نحته عالم الإنسانيات والاجتماع إرنست غيلنر للتعبير عن البلاهة والحماقة في ممارسة الديمقراطية، وذلك بالمزاوجة بين مصطلحي Idiocy ـ حماقة/ بلاهة، و Democracy – ديمقراطية. وقد حاول بعض العرب تعريب المصطلح إلى «حمقراطية» ـ المترجم).

في هذا المقال، سأعرض «النماذج» (الباراديغمات) المختلفة التي طرحها الباحثون الإسرائيليون بشأن احتلال ١٩٦٧ والحركة الصهيونية ودولة إسرائيل بوجه عام، ثم سأقدم في نهايته تلخيصاً وأعرض ادعائي في دعم التفسير الإيديولوجي الذي طرحه كيمرلينغ.

الباراديغم الكولونيالي الاستيطاني

يبدو كتاب غرشون شفير «Land, Labor and the Origins of the Israeli-Palestinian Conflict» (1989) أشبه بمحاولة لتعريف الحركة الصهيونية بأنها نمط معين من الاستعمار الاستيطاني. لقد شدد منظّرو الصهيونية الاشتراكية على الأساس القومي اليهودي في الاستيطان الصهيوني، بوصفه استيطانيا يقوم على عمل المستوطنين اليهود الذاتي ولا يستغل السكان المحليين. لكن شفير يدعي بأن هذه هي «الرواية اليهودية الداخلية»، رواية إيديولوجية كانت أهميتها في تاريخ المجتمع الإسرائيلي أقل من أهمية الظروف المادية التي واجهت الاستيطان الصهيوني. كانت الحركة الصهيونية، برأيه، حركة كولونيالية تتناسب مع نموذج «مستعمرة الاستيطان النقي» (Pure Settlement Colony)، الذي ينتمي المشغِّلون والعاملون ـ بموجبه ـ إلى جماعة المستوطنين. وقد ولّدت هذه المستعمرة لدى المستوطنين شعوراً بالتجانس الثقافي والإثني، المنسجم مع فكرة القومية الأوروبية. وتشكل الولايات المتحدة، أستراليا ونيوزيلاندا أمثلة على هذا النوع من الاستيطان. مع ذلك، وخلافا لهذه الدول، لم تتوفر في فلسطين مساحات واسعة من الأراضي بأسعار رمزية. بالإضافة إلى أن الحركة الصهيونية لم تكن تمتلك قوة عسكرية تضاهي قوة دولة أوروبية عظمى، بما يمكّنها من احتلال الأراضي بالقوة ثم تشغيل قوة العمل المحلية بشروط العبودية، أو شبه العبودية. في حالة كهذه من محدودية الموارد وغياب القوة العسكرية، طوّر قادة الهجرة الثانية «الاشتراكيون» النموذج الجديد المتمثل في «الكيبوتس» و«الموشاف» كشكل من أشكال الاستيطان التعاوني القائم على العمل الذاتي، وهو نموذج تطور تدريجيا في أعقاب

قد يكون كتاب شمشون بيخلر ويونتان نيتسان «من أرباح الحرب إلى حصص أرباح السلام» (٢٠٠١) هو الكتاب الذي يقدم التفسير الاقتصادي «الأكثر نقاء» للاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة. صدر هذا الكتاب في العام ٢٠٠١، لكنه كُتب بوحي اتفاقية السلام التي تم التوقيع عليها في أوسلو في بداية التسعينات ويبدو أنه في الوقت الذي رأى فيه النور كانت الانتفاضة الثانية قد دحضت خلاصاته المركزية. وفي هذا قيل إن «العملية نجحت، لكنّ المريض مات»..

فشل نموذج «مستعمرة البساتين» الذي اعتمده مستوطنو الهجرة الأولى.[1] ويرى شفير أن «الكيبوتس»، بكونه التجسيد الأساسي للاستيطان الصهيوني «النقي»، يشكل إذن خطيئة المجتمع الإسرائيلي الأصلية، وهو الذي أشعل الصراع التاريخي مع الشعب الفلسطيني المحلي. ويبدو أن شفير يولي أهمية زائدة لـ «القاعدة» الاقتصادية لدى الصهيونية، بينما يقلل من أهمية دوافعها الإيديولوجية. وفي إعادة صياغة لما قاله رالف ميليباند،[2] يمكن القول إن صعوبة البارادايم الكولونيالي (الاستعماري) الذي يطرحه شفير تكمن في فهم الحركة الصهيونية وكأنها مجرد عامل يخضع لسيرورات وقوى اقتصادية فاعلة في المجتمع، فقط، وليست مسألة سيرورة تاريخية.

قد يكون كتاب شمشون بيخلر ويونتان نيتسان «من أرباح الحرب إلى حصص أرباح السلام» (٢٠٠١) هو الكتاب الذي يقدم التفسير الاقتصادي «الأكثر نقاء» للاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة. صدر هذا الكتاب في العام ٢٠٠١، لكنه كُتب بوحي اتفاقية السلام التي تم التوقيع عليها في أوسلو في بداية التسعينات ويبدو أنه في الوقت الذي رأى فيه النور كانت الانتفاضة الثانية قد دحضت خلاصاته المركزية. وفي هذا قيل إن «العملية نجحت، لكنّ المريض مات». فالكتاب يأتي لسبر غور التغيير الحاد في السياسة الإسرائيلية، من خلال تحليل اقتصادي ـ سياسي بديل يقول بأن دراسة «رأس المال المهيمن» إنما هي، عمليا، تقصّي تطور الطبقة المهيمنة في مجتمع رأسمالي. ذلك أن السيطرة على الاقتصاد، أي على رأس المال، هي قوة سياسية، بالأساس. وعليه، فإن موازين القوى في المجتمع الرأسمالي تجد تمظهراتها الاجتماعية بمفاهيم ومصطلحات اقتصادية.

تجمّع مجموعات أصحاب الرساميل الكبيرة جزءا كبيرا ومتزايدا من الناتج القومي بين أيديها فتتحول، بالتالي، إلى طبقة مهيمنة مسيطرة على الدولة والمجتمع. غير أن الوضع في إسرائيل، كما يقول المؤلفان، لم تعد فيه معركة أصحاب الرساميل الكبار منصبة على زيادة حصتهم من الناتج القومي، بل أصبحت تنصبّ ـ منذ تسعينات القرن الماضي ـ على اختراق واقتحام الأسواق النامية الجديدة، وخاصة في آسيا، والاندماج في السوق العالمي. ولهذا، فهم يميلون إلى اقتصاد السلام مع الاعتراف بالحاجة الملحّة إلى حل الصراع العربي ـ الإسرائيلي بطريقة ما، حتى لو كان الأمر منوطاً بدولة فلسطينية مستقلة. وينسجم هذا التوجه مع صعود وهيمنة الخطاب النيوليبرالي الفردي، الذي ظهر مع سقوط الروح الصهيونية الجماعية التي كانت سائدة في المجتمع الإسرائيلي حتى مطلع التسعينات. ثمة حاجة الآن إلى سلام في الشرق الأوسط الجديد. «اقتصاد سلام» مفتوح، بمعنى إلغاء جميع التسويات والترتيبات القديمة الخاصة بالعمال الأجيرين والمزارعين المنظَّمين. فالحكومة تبيع ممتلكاتها، تحاصر النقابات المهنية وتكسرها، تخفض الضرائب على الرساميل، تضرب صناديق التقاعد للأجيرين، تقوّض الخدمات الاجتماعية وتثقل يديها على المعطـَّلين عن العمل. كل هذا من أجل خفض تكاليف العمل وجعل السكان الإسرائيليين قوة جذابة في نظر جماعات الرساميل المهيمنة، والتي لم تعد محلية بل أصبحت جزءا من رأس المال العابر للقوميات. الجميع ينتظر جني حصة من أرباح السلام. لكن تبين أن ليس الائتلاف المكون من أحزاب اليسار الإسرائيلي بقيادة إسحق رابين، وإنما النظام الرأسمالي العالمي الجديد، هو الذي دفع نحو إحداث التغيير في السياسة الإسرائيلية وتحقيق «عملية السلام».

عنوان مقالة عنات مطر في مؤتمر علم الاجتماع «الأموال للأحياء (المقصود: أحياء الفقر/ التطوير ـ المترجم) ، لا للمستوطنات» (١٩١٥) قد يكون مضلِّلاً، لأن المقالة ذاتها مخصصة، في معظمها، لدحض شعار «الفهود السود» الذي تبناه اليسار الإسرائيلي. فهذا الشعار، في رأي مطر، «خاطئ، في كلا جزئيه». أولا، دولة إسرائيل ليست معنية اليوم، كما لم تكن

معنية في أي يوم من الأيام، بالاستثمار في «الأحياء»، بتقليص الفجوات، برفع مستوى التعليم في الضواحي وما إلى ذلك. أما الجزء الآخر فيقوم على فرضية خاطئة مفادها أن الاحتلال غير مجدٍ اقتصادياً. العكس تماما هو الصحيح، إذ يبدو أن «الجريمة مُجزية»، حقاً. ليس المقصود بهذا أن جميع مواطني إسرائيل ينتفعون ويكسبون من الاحتلال بدرجة متساوية. فإسرائيل تمتاز، على وجه التحديد، بالفجوة الهائلة القائمة فيها بين مداخيل الاقتصادات العائلية في الطبقات السكانية المختلفة. ومن الجليّ، أيضا، أنه من بين الشرائح السكانية المختلفة، فإن المستوطنين هم أولئك الذين يجنون الفائدة الأكبر من جريمة استيطانهم هم. ومع ذلك، فهي تدعي بأنّنا «نحن، جميعاً، نستفيد (اقتصاديا) من الاحتلال، بعضنا بدرجة قليلة وبصورة غير مباشرة وبعضنا الآخر بدرجة كبيرة وبصورة مباشرة. وعليه، إذا كانت إسرائيل تنعم باستقرار ماليّ، فإن مواطنيها كلهم يستفيدون من ذلك». لتعزيز رأيها هذا، تقتبس مطر من مشروع يسمى «من الرابح؟». وهو مشروع يوثق الأرباح التي تجرفها مؤسسات خاصة من الاحتلال. الادعاء المركزي لدى نساء «من الرابح؟» هو أن شركات كثيرة موجودة في داخل إسرائيل نفسها تجرف الملايين من مشاريع أو منتجات مصدرها من المناطق المحتلة وأنه ليست ثمة إمكانية عملية لتعليم هذه الأرباح على نحو يطهّر، تماما، حلقات أو قطاعات معينة في الاقتصاد الإسرائيلي. «من الرابح؟» يوثق أرباح الشركات الخاصة، أساساً. ومع ذلك، من المهم الإشارة إلى أن المقصود، أيضا، أرباح المؤسسات الجماهيرية والأرباح التي تجنيها الدولة نفسها، مباشرة. بالنسبة لهذه الأخيرة، تقول مطر إن التوثيق بشأنها هو أقل بكثير. ثم تقتبس المزيد من بروتوكول الملحق الاقتصادي لاتفاقية أوسلو، والذي يقضي بنشوء اتحاد اقتصادي بين إسرائيل والفلسطينيين. وقد حلل كثيرون هذه الاتفاقية فأظهروا عمق الأرباح التي يجنيها الاقتصاد الإسرائيلي من جراء التبعية الفلسطينية له. فالبحث الذي أجراه البنك الدولي في أواخر العام ١٩٩٩ ، مثلا، وجد أن التبادل التجاري الذي جرى بين إسرائيل والفلسطينيين بموجب «بروتوكول باريس» (هو الإطار الذي تحدّدت ضمنه العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل وبين السلطة الفلسطينية في المرحلة الانتقالية. وقد وُقع في أيار ١٩٩٤ وشكّل قسمًا من اتفاقية «أوسلو أ» التي وُقعت بعد عدّة أسابيع من ذلك ـ المترجم) كان مشوهاً لصالح إسرائيل، بالأشكال التالية: أ. تفضيل التجارة لصالح إسرائيل ـ طبقا لبروتوكول باريس، تكون البضائع والخدمات الإسرائيلية معفاة من الجمارك، بينما تصل الجمارك والرسوم الأخرى على البضائع من خارج البلاد إلى نسبة ٥٠٪ بالمتوسط. هذه السياسة تبسط حماية جدية على البضائع المحلية وتمسّ بالتجارة مع دول العالم الأخرى، فينشأ تفضيل للتجارة مع إسرائيل. ب. منظومة الجمارك والرسوم توفر الحماية لنشاطات اقتصادية معينة، ما يؤدي بالتالي إلى نشوء فوارق بين القطاعات الاقتصادية المختلفة. هذا الوضع لا يشجع الاستثمارات والعمليات التجارية الضرورية للنمو الاقتصادي، لا بل يفاقم الحالة الاقتصادية ويزيدها سوءا جراء تكاليف التجارة الباهظة، الناجمة عن السياسة الأمنية الإسرائيلية. وهذا ما ينعكس، على سبيل المثال، في تكلفة النقليات التي تزيد سعر المنتوج بنحو ٣٥٪ في المتوسط، مقابل ١٥٪ فقط في بقية المناطق في الشرق الأوسط. ت. القيود المفروضة على التجارة مع الدول العربية تضع صعوبات كبيرة أمام تطوير التجارة الفلسطينية.

يبيّن باحث آخر، هو غابي بيطريرغ، في كتابه The Returns of Zionism: Myth, Politics and Scholarship in Israel (2008)، وجه الشبه بين الحركة الصهيونية والمستعمرات البريطانية الأولى في فرجينيا ونيو إنجلاند. ومع ذلك، فهو لا يرى أي ديكوتومية في أن الصهيونية كانت، في الوقت نفسه، «حركة استعمارية توقعت انبعاث القومية اليهودية في الشرق». وهو مزج يفسره بمصطلحات النظرية الاستشراقية والما بعد كولونيالية. فهو يرى، خلافا لغرشون شفير، مثلا، أن مشكلة الصهيونية هي في «أصلها الفكري الأوروبي»، أي ـ ذلك النهج التسلطي نفسه الذي اعتبر إدوارد سعيد أن «هدفها هو فرض التفوق الأوروبي المركزي على بلدان الشرق». وعليه، فهو يشرح ويحلل «مقتطفات واسعة من النصوص العبرية» التي تعكس، بنظره، طابع الصهيونية الكولونيالي ـ القومي. وبكلمات بيطريرغ نفسه: «يمكن أن نبيّن أن هذه النصوص تعكس وعياً ومخيالاً نموذجيين للمستوطنين».

الموقف الإيديولوجي

يمثل كتاب باروخ كيمرلينغ الأخير، «مهاجرون، مستوطنون، أصلانيون: الدولة والمجتمع في إسرائيل ـ بين تعدد الثقافات والحروب الثقافية» (٢٠٠٤)، محاولة لتقديم تفسير سوسيولوجي عن المجتمع الإسرائيلي، كما هو عليه اليوم. ورغم هذا، فهو يكتب أنه «لا يمكن فهم الواقع الإسرائيلي الراهن إلا في سياق تاريخ المجتمع اليهودي ما قبل قيام الدولة وفي سياق العلاقات المتبادلة بين الدولة اليهودية وبقية المجتمعات اليهودية في العالم». وعليه، فالجزء الأول من الكتاب هو وصف «إيجابي» لنشوء وتطور اليشوف الصهيوني إبان عهد الانتداب البريطاني، باعتباره مجتمع مهاجرين ـ مستوطنين ذا نزعة إيديولوجية جماعية.

ينتقد شطرنهل، إذن، بن غوريون ورفاقَه، قادة حركة العمل الصهيونية، لأنهم تخلوا عن مبادئ العدالة والمساواة الاشتراكية وتبنّوا فكرة القومية العضوية التي لا تقدس شيئاً سوى «الأمّة». وهذا ما يمثل في نظره، الخطيئة الأولى التي ارتكبها المجتمع الإسرائيلي الذي، منذ ذلك الوقت وحتى اليوم، «لا يعرف وضع حدود لنفسه ولا يعرف لجم نفسه، بقرار عقلاني وحسمٍ أخلاقي». ويبدو أن النقد الذي يوجهه شطرنهل يقصد التناقض الفكري الذي كان كامنا في الحركة الصهيونية، منذ البداية. التناقض بين الفكر الاشتراكي، الذي كان يطمح إلى إسباغ مغزى كونيّ على النشاط الاستيطاني الصهيوني، وبين الرؤية القومية الإثنية

الحالة الصهيونية، كما يقول، تختلف عن مجتمعات المستوطنين في أميركا وأستراليا، لأن الأرض المستهدَفة للاستيطان لم يجر اختيارها بسبب ثرائها الطبيعي، وإنما «وفق فكرة إثنو ـ قومية بشأن عودة اليهود إلى أرض إسرائيل، كي يعيدوا إحياء قوميتهم التوراتية». لهذا، ومن أجل تحقيق تلك الفكرة ذاتها، كان اليشوف الصهيوني بحاجة إلى تعاطف وتضامن المجتمعات اليهودية في أنحاء العالم مع فكرة «العودة اليهودية» ثم الاعتراف، لاحقا، بإسرائيل «كدولة الشعب اليهودي». ويمايز كيمرلينغ بين الأساس الجماعي الدولتيّ لليشوف الصهيوني وبين الأساس الفردي غير المركزي لمجتمعات المستوطنين في أميركا وأستراليا. هناك، حسب التفسير المعروف الذي قدمه جاكسون تيرنر، كان ذلك مجتمع مستوطنين أفراد كانوا يعيشون، كل بمفرده، تحت داليته وتينته، في أرجاء المناطق الحدودية غير المأهولة، التي كانت مفتوحة أمامهم. أما في حالة الاستيطان اليهودي، في المقابل، فكانت الأرض منذ البداية مورداً ثمينا جدا حتّم درجة من التنظيم ووجود سلطة حكم مركزي تكون قادرة على الحصول عليه واستغلاله. وعلى هذا، فقد أقيم المجتمع الإسرائيلي بواسطة حرب العام ١٩٤٨ ، على شاكلة اليشوف الصهيوني، كمجتمع جماعي مشبع بالفكرة الصهيونية.

في كتابه «بناء الأمّة أم إصلاح المجتمع؟» (١٩٩٥)، يوجه زئيف شطرنهل النقد إلى قادة «مباي» لأنهم هجروا الفكرة الاشتراكية الصهيونية الأصلية وحوّلوها إلى وسيلة لـ «بناء الأمّة». وبكونه «آخر الموهيكان» في الصهيونية الاشتراكية، فهو ينتقد مصطلح «الاشتراكية البنّاءة» كتعبير عن الاستخدام الفاشي القوموي للاشتراكية في خدمة القومية. هكذا يكتب:

الاشتراكية البنّاءة لم تكن سوى واحد من ألوان الاشتراكية القومية... تكمن فرادة الاشتراكية القومية في نقطة أساسية واحدة: قبول مبدأ أولوية القومية وتسخير قيم الاشتراكية في خدمة القومية.[٢]

ينتقد شطرنهل، إذن، بن غوريون ورفاقَه، قادة حركة العمل الصهيونية، لأنهم تخلوا عن مبادئ العدالة والمساواة الاشتراكية وتبنّوا فكرة القومية العضوية التي لا تقدس شيئاً سوى «الأمّة». وهذا ما يمثل في نظره، الخطيئة الأولى التي ارتكبها المجتمع الإسرائيلي الذي، منذ ذلك الوقت وحتى اليوم، «لا يعرف وضع حدود لنفسه ولا يعرف لجم نفسه، بقرار عقلاني وحسمٍ أخلاقي». ويبدو أن النقد الذي يوجهه شطرنهل يقصد التناقضَ الفكري الذي كان كامنا في الحركة الصهيونية، منذ البداية. التناقض بين الفكر الاشتراكي، الذي كان يطمح إلى إسباغ مغزى كونيّ على النشاط الاستيطاني الصهيوني، وبين الرؤية القومية الإثنية ـ الدينية غير الجمهورية التي كانت تقدس الأمة. وتكمن الصعوبة في أن نقد شطرنهل قد كُتب انطلاقا من الإيمان بأنه ما زال في الإمكان إدارة العجلة واستعادة مجد الاشتراكية الصهيونية الغابر، وكأن شيئاً لم يكن. يبدو أن شطرنهل يجد صعوبة في تقبل حقيقة أن حرب العام ١٩٦٧ واحتلال فلسطين شكّلا النهاية المأساوية لتلك الروح الاشتراكية المتنورة التي خدمت، في البدايات، حركة العمال الصهيونية، في وقائع فشل معروف مسبقاً. فشل كان كامنا، منذ البداية، في التناقض المطلق بين الفكرة الاشتراكية الكونية وبين التجسيد الكولونيالي للحركة الصهيونية.

ادعى يوسي زعيرا، في محاضرته ضمن مؤتمر جمعية علم الاجتماع (٢٠١٦)، بأن «الاحتلال غير مجدٍ (اقتصاديا)»، وإنما يشكل عبئا اقتصاديا ثقيلا يمسّ برفاهية مواطني الدولة وجودة حياتهم. وتوضح المعطيات التي يوردها زعيرا إلى أي مدى تقلصت مصروفات الحكومة على الخدمات الجماهيرية العامة خلال السنوات الأخيرة: «في السنوات من ٢٠٠٠ حتى

اليمين المسيحاني: "مخلوق" صهيوني خرج عن السيطرة.

٢٠٠٨، هبطت المصروفات على التعليم بصورة كبيرة، من ٨٪ من الناتج القومي إلى ٧٪ منه، فيما حصل الجزء الأكبر من هذا الهبوط نتيجة تقليص التمويل العام (الحكومي) للتعليم. أما المصروفات الحكومية على الصحة فقد هبطت، هي أيضا، من ٥٪ من الناتج القومي إلى ٤,٥٪ منه، بينما تم «قصّ» ميزانيات الإسكان بالنصف ـ من أكثر من ١٪ من الناتج القومي إلى أقل من ٠,٥٪ منه، كما انخفضت مدفوعات الرفاه بصورة كبيرة أيضا. المشكلة الاجتماعية التي نعيشها الآن ليست نتاج فشل أو خلل بيروقراطي، وإنما نتاج سنوات عديدة من التقليص التدريجي المتواصل في تزويد الخدمات الاجتماعية في إسرائيل ومن خصخصة الخدمات الأخرى ـ أي، نقل تزويد الخدمات إلى مسؤولية شركات تجارية تحرص على أرباحها أكثر مما على مصلحة الجمهور التي يُفترض بها خدمته. وهذ الادعاء مناقض، تماماً، لادعاء عنات مطر بأن «الاحتلال مجدٍ» على الرغم من أنه، بكونه عالم اقتصاد، لا يستخلص الاستنتاج الإيديولوجي من تحليله الاقتصادي. يقول زعيرا إنه منذ السلام مع مصر في العام ١٩٨٠، انتهى النزاع بين إسرائيل والدول العربية وبدأ النزاع المتواصل مع الفلسطينيين. لا شك في أن الحروب الكبيرة التي وقعت في الأعوام ١٩٥٦، ١٩٦٧ و ١٩٧٣ قد زادت المصروفات الأمنية، حقا، حتى بلغت نحو ٣٠٪ من الناتج القومي الإجمالي في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣. لكن الحروب، من جهة أخرى، زادت الطلب الإجمالي فقدمت مساهمة مهمة للاقتصاد، أيضا. فالركود الاقتصادي الحاد الذي ساد في ١٩٦٦– ١٩٦٧ انتهى في ١٩٦٧، مثلا، كما أن الحروب كانت قصيرة فلم تشكل عبئا مستمرا على الاقتصاد. أما النزاع مع الفلسطينيين فليست له تكلفة مباشرة مرتفعة، ولذا فهو لا يزيد الطلب. في المقابل، يؤدي امتداد الانفجارات العنيفة زمنياً إلى نشوء وضع يكتنفه الغموض وعدم الوضوح، ما يؤدي بالتالي إلى انخفاض الطلب، على السياحة والاستثمارات بشكل أساسي، لكن على الاستهلاك المحلي أيضا. نتيجة لمثل هذا الوضع، حصلت حالات الركود الاقتصادي في الانتفاضة الفلسطينية الأولى، في العام ١٩٨٩، ثم في أعقاب اغتيال إسحق رابين وأزمة اتفاقية أوسلو بين ١٩٦٦ و ١٩٩٩، ثم في الانتفاضة الثانية في السنوات ٢٠٠٠ – ٢٠٠٤. وهو يدعي، بوجه عام، أنه في فترات الحروب التقليدية، بين ١٩٥٠ و١٩٨٠، كانت هنالك مرحلتان اثنتان فقط شهدتا ركودا اقتصاديا. ومقابل هذا، منذ ١٩٨٠ وحتى ٢٠١٠، كانت هنالك أربع فترات من الركود الاقتصادي، كما أسلفنا. وإضافة إلى هذا، يدعي زعيرا: ١) مصروفات الأمن المباشرة تبدو منخفضة نسبياً، بمعدل ٧–٨٪ من الناتج القومي الإجمالي. لكن ثمة تكاليف أمنية أخرى عديدة غير مشمولة في ميزانية الأمن، مثل مصروفات «الإدارة المدنية»، هبات التسريح للجنود الذين يؤدون الخدمة العسكرية الإلزامية، بناء غرف أمان في جميع المباني الجديدة، ميزانيات «جهاز الأمن

من الناحية التاريخية، هنا والآن، تكمن صعوبة التفسير الاقتصادي لاحتلال العام ١٩٦٧ والنظر إلى الحركة الصهيونية باعتبارها حركة كولونيالية ـ استيطانية، في أن هذا التفسير يعتبر الحركة الصهيونية والاحتلال غاية لقوى اقتصادية وطرائق تفكير أوروبية، لا موضوعاً وقوة محركة مستقلة للسيرورة التاريخية. هكذا ترى تمار غوجانسكي، منظّرة الحزب الشيوعي الإسرائيلي:

العام» (شاباك) وجهاز «الموساد» وغيرهما.... ٢) ثمة، أيضا، ما يسميه «تكلفة بديلة». أي أن منحنى الأجور على مدار فترة حياة الإنسان كان سيبدأ في وقت مبكر أكثر لولا الخدمة العسكرية، وهو ما يعني أنه كان سيبلغ درجات أعلى من الأجور في وقت مبكر أكثر. ٣) لا تتوفر معطيات «شفافة» عن المصروفات على المستوطنات، لكن بموجب التقديرات التي وضعها أحد أعضاء لجنة المالية التابعة للكنيست عن السنوات ١٩٧٠ – ٢٠٠٨ صُرف ما مجموعه ١٠٥ مليارات شيكل على المستوطنات، أي بمعدل ٣ مليارات شيكل في السنة الواحدة، وهو مبلغ يعادل نحو ٠,٥٪ من الناتج القومي الإجمالي. ثم يدعي، في الختام، أن التكلفة الإجمالية للنزاع مع الفلسطينيين تبلغ نحو ١٣٪ من الناتج القومي الإجمالي، بينما تبلغ التكاليف الأمنية في الدول الغربية أقل من ٢٪ من الناتج القومي وفي الولايات المتحدة نحو ٤٪ من الناتج القومي.

يقول شلومو سفيرسكي، أيضا، في بحث نشره «مركز أدفا» في العام ٢٠١٠، إن إسرائيل تدفع ثمنا باهظا لقاء استمرار الاحتلال والنزاع مع الفلسطينيين. وهو يبيّن، مثل زعيرا، كيف وإلى أي مدى أدت الانتفاضتان الفلسطينيتان ـ الأولى بين ١٩٨٧ و ١٩٩٣ والثانية بين ٢٠٠٠ و ٢٠٠٣ ـ إلى تقلص النشاط الاقتصادي في إسرائيل: هبوط في السياحة، تراجع الاستثمارات، ارتفاع البطالة، انخفاض القوة الشرائية المتاحة لدى الجمهور. في المقابل، كان لاتفاقيات أوسلو (١٩٩٣– ١٩٩٥) ولاتفاقية السلام مع الأردن (١٩٩٤) أثر إيجابي على الاقتصاد الإسرائيلي، لأنها فتحت أمامه أسواقا جديدة عديدة. الصورة التي يرسمها هذا البحث تفيد بأن المتضررين الأساسيين هم الإسرائيليون محدودو/ قليلو الدخل، من العرب واليهود على حد سواء. هؤلاء الإسرائيليون يتضررون جرّاء المنافسة التي تفرضها عليهم قوة العمل الفلسطينية الرخيصة؛ جرّاء سياسة تقليص الميزانيات المخصصة لشبكة الضمانات الاجتماعية وللوزارات الاجتماعية الكبيرة ـ التربية والتعليم، الصحة والرفاه؛ وجرّاء الحاجة إلى رصد المزيد من الأموال للأمن وللجيش، بدلا من للخدمات الاجتماعية؛ وغيرها».

الاحتلال كتطبيق للفكرة الصهيونية

تبيّن القراءات وجود خلافات في الآراء بين الباحثين الإسرائيليين بشأن تعريفهم للحركة الصهيونية بشكل عام ولاحتلال العام ١٩٦٧ بشكل خاص. من الجانب الأول، غرشون شفير، عنات مطر، شمشون بيخلر، يونتان نيتسان وغابي (غبريئيل) بيطربرغ، الذين يقولون إن الاحتلال هو مشروع استعماري، استمرارا للحركة الصهيونية نفسها وتطبيقا لها. ومن الجانب الآخر، باروخ كيمرلينغ، زئيف شطرنهل، يوسي زعيرا وشلوم سفيرسكي الذين يرفضون البارادايم الاقتصادي الكولونيالي للصهيونية والاحتلال ويقترحون، عوضاً عنه، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، تفسيراً سياسياً ـ إيديولوجياً. لكن يبدو أنه في حالة الحركة الصهيونية بالذات والاحتلال الذي أعقب حرب ١٩٦٧، ينطوي التفسير الاقتصادي الكولونيالي على صعوبة ثلاثية الأبعاد: نظري، تاريخي وسياسي.

الصعوبة النظرية تكمن في التعامل «المستهتِر» مع ما أسماه ماركس «البناء العلوي» الفكري. إنه الاستهتار ذاته الذي هو نتاج الفهم المادي للتاريخ، مع التقليل من أهمية السياسة والإيديولوجية واعتبار الاقتصاد القوة المحركة الوحيدة للسيرورة التاريخية والمصطلح الذي يفسرها. ويظهر هذا الادعاء بأوضح صوره في كتاب بيخلر ونيتسان.

من الناحية التاريخية، هنا والآن، تكمن صعوبة التفسير الاقتصادي لاحتلال العام ١٩٦٧ والنظر إلى الحركة الصهيونية باعتبارها حركة كولونيالية ـ استيطانية، في أن هذا التفسير يعتبر الحركة الصهيونية والاحتلال غاية لقوى اقتصادية وطرائق تفكير أوروبية، لا موضوعاً وقوة محركة مستقلة للسيرورة التاريخية. هكذا ترى تمار غوجانسكي، منظّرة الحزب الشيوعي الإسرائيلي:

بالرغم من ذلك، تبقى الصعوبة الأكبر في محاولة تطبيق فكرة الانبعاث القومي اليهودي بواسطة الاستيطان في فلسطين خلال النصف الثاني من القرن العشرين. وبالفعل، فمع تعاظم قوة الحركة الصهيونية واحتدام الصراع مع الحركة الوطنية الفلسطينية، غدت فكرة القومية اليهودية الشرق أوروبية السلاح الإيديولوجي ووسيلة التحشيد الأساسيين بيد اليشوف الصهيوني في فلسطين في الصراع التاريخي مع القومية الفلسطينية. وفي أعقاب اعتلاء هتلر سدة الحكم وموجات الهجرة اليهودية الواسعة في الثلاثينات، استجمعت قيادة «اليشوف»، تدريجيا، قوة كان من المحتم أن تثير معارضة السكان الفلسطينيين وأن تشعل نار الثورة الفلسطينية في تلك السنوات.

يمكن الإجمال والقول إن المحرك الرئيس لهذا الطابع للنشاط الكولونيالي اليهودي في فلسطين كان ـ مصلحة أصحاب رساميل يهود (محليين وأجانب) في امتلاك هيمنة اجتماعية ـ سياسية تتيح لهم تطوير مصالحهم، زيادة أرباحهم وإحراز قوة اقتصادية ـ اجتماعية (التأكيد في الأصل). هذه المصلحة الأساسية اكتست صيغة سياسية ـ فكرية صهيونية عنوانها «الخلاص القومي»[٤].

قراءة التاريخ الصهيوني ودراسته بصورة سطحية فقط تكفيان لتبيان أن هذا الكلام لا أساس له من الصحة. فالحركة الصهيونية أقيمت للمرة الأولى بمبادرة من مجموعة من المثقفين اليهود الذين أصيبوا بخيبة أمل من الحركة الديمقراطية الروسية وتبنّوا فكرة القومية الرومانسية اليهودية، على صورة ومثال القومية الرومانسية الأوروبية آنذاك.[٥]

تكمن الصعوبة بشأن القومية الرومانسية، بالأساس، في امتزاج «الأنا» مع الأمّة، من خلال إلغاء الإنسان كموضوع مستقل وحصره في «الأنا القومي» وكأنه نقطة أرخميدس وهدف في حد ذاته. وبهذا المعنى، تتحول القومية إلى دين مدني تشغل «الأمة»، في سياقه، مكان الإله ودوره، بوصفه السلطة الأعلى. وعلى هذا، ففي الحالة الصهيونية، لم يجر الحديث عن إقامة حركة سياسية تحررية، وإنما كانت ـ ظاهريا ـ بمثابة انبعاث كيان يهودي عتيق جذوره ضاربة في التاريخ التوراتي. وفقاً للتفسير الحداثي الذي قدمه أندرسون للقومية، فإنها «تخيُّل من جديد لجماعة دينية قديمة في دور أمّة»، أي تحويل «صاحب العهد المتنقل» إلى «وطني إقليميّ» (محدد بمكان). أما آباء الصهيونية فقد رأوا القومية اليهودية الجديدة ليس كانقلاب و/ أو «تخيّل من جديد»، وإنما استمراراً لـ «اليهودي المتنقل» وغاية مبتغاه. رغم ذلك، وخلافا للحركات الكولونيالية الأخرى التي احتلت واستوطنت موفَدةً من الدول الاستعمارية العظمى ونيابة عنها، إلا أن الحركة الصهيونية، بحكم موقعها وخلفيتها الثقافية والفكرية، كانت قد نمت ونشطت في بداياتها إلى جانب الحركة الثورية الروسية. هذا ما ورد في شهادة إسحق طبنكين، أحد القادة التاريخيين الثلاثة لحركة العمال الصهيونية:

بجانب الجامعات، لوحظ تأثير اللجان المختلفة التي أقامتها، خارج البلاد، الأحزاب والتنظيمات السرية في روسيا... كان الطلاب السياسيون أشبه بجاليات خارجية جرت في أوساطها نشاطات اجتماعية وفكرية مكثفة... يمكن القول إنه في داخل جاليات الطلاب هذه نمت براعم الحركة الصهيونية الاشتراكية.

يبدو، إذن، إنه في زمانها ومكانها، في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، في المراكز اليهودية الكبرى في أوروبا الشرقية، كان ثمة معنى تحرري معين للحركة الاشتراكية الصهيونية. وهذا ما يُفهم، أيضا، من حديث دافيد غوردون، منظّر وموجِّه حزب «هبوعيل هتسعير» («العامل الشاب»)، الذي استوطن برفقة زملائه في فلسطين «ليس بقوة الذراع نيابة عن دولة عظمى إمبريالية» وإنما «بروح حياة عاملة ومبدعة».

بالرغم من ذلك، تبقى الصعوبة الأكبر في محاولة تطبيق فكرة الانبعاث القومي اليهودي بواسطة الاستيطان في فلسطين خلال النصف الثاني من القرن العشرين. وبالفعل، فمع تعاظم قوة الحركة الصهيونية واحتدام الصراع مع الحركة الوطنية الفلسطينية، غدت فكرة القومية اليهودية الشرق أوروبية السلاح الإيديولوجي ووسيلة التحشيد الأساسيين بيد اليشوف الصهيوني في فلسطين في الصراع التاريخي مع القومية الفلسطينية. وفي أعقاب اعتلاء هتلر سدة الحكم وموجات الهجرة اليهودية الواسعة في الثلاثينات، استجمعت قيادة «اليشوف»، تدريجيا، قوة كان من المحتم أن تثير معارضة السكان الفلسطينيين وأن تشعل نار الثورة الفلسطينية في تلك السنوات. وهي القيادة نفسها التي

كانت مسؤولة عن قرار إقامة الدولة، والذي أدى إلى نشوب حرب ٤٨، التي جرى خلالها طرد السكان الفلسطينيين وأعقبها هدم وتدمير القرى ثم الرفض الدائم والمتواصل للسماح بعودة اللاجئين إلى بيوتهم. يبدو، إذن، أن فكرة القومية اليهودية الإثنية ـ الدينية الحصرية وغير الجمهورية هي ـ وليس الدافع الاقتصادي ـ التي تسببت، على نحو لا راد له، في إذكاء نار الصراع مع الشعب الفلسطيني المحلي ولا تزال تشكل قوته المحركة الأساسية، منذ ذلك الوقت وحتى يومنا هذا.

تكمن الصعوبة السياسية التي تكتنف الباراديم الاقتصادي في اعتبار المجتمع الإسرائيلي كياناً استعمارياً، بما يصاحب ذلك من إلغاء للتناقضات الداخلية المتفاعلة فيه. يقول كيمرلينغ، في تحليله، إن البنية الإيديولوجية التركيزية، التي كانت ضرورية ومهمة جدا لإقامة اليشوف الصهيوني في ظروف الصراع مع الشعب الفلسطيني المحلي ونقص الأراضي في ظل حكم الانتداب، تحولت بين ليلة وضحاها إلى بنية «مهيمنة» قمعية تتطلب الإلغاء. ويستخدم كيمرلينغ مصطلح الـ«هيمنة» كما عرّفه غرامشي، بكونها «وضع ينجح فيه الجزء المسيطر على الدولة في فرض وإملاء «منطق» النظام الاجتماعي القائم على الجماعات الخاضعة له».[٦] ثم يفضّل كيمرلينغ التعريف السوسيولوجي لـ «المركز» بأنه «منطقة تُبَثّ منها الإيديولوجية، القيم، الكاريزما وقواعد التنفيذ إلى «الأطراف».[٧] معنى هذا، أن اليشوف الصهيوني القديم فرض على مجتمع المهاجرين الجديد وغير المتجانس منظومته القيمية الإيديولوجية المتماسكة والصارمة. من جانب آخر، يعترف كيمرلينغ بأن سيطرة حزب «مباي» السياسية على الحركة الصهيونية، ثم على دولة إسرائيل لاحقاً، تحققت بالأساس بفضل اتفاقه مع الأحزاب الدينية اليهودية، والذي قضى بأن «التطابق بين الدين والقومية اليهوديين كان بدهياً». هنا والآن، يلاحظ كيمرلينغ توجهات نقدية تزعزع فرضيات الأساس في الباراديم الصهيوني السائد، لكنها لا تبلغ حد الإلغاء التام للفكرة الصهيونية المهيمنة، إنما تحدّ قليلاً فقط من مجالات هيمنتها. بكلمات كيمرلينغ: «الحربان، في ١٩٦٧ وفي ١٩٧٣، هما اللتان خلقتا، مرحلة إثر أخرى، الظروف والشروط الاجتماعية والسياسية المواتية لانتهاء وزوال الهيمنة الشاملة على كل شيء، ثم تقليصها وحصرها في مجال واحد فقط ـ يهودية الدولة». ويرى كيمرلينغ إن هذه «جدلية إيجابية» كانت تصلح نقطة انطلاق للتحول الاجتماعي والثقافي الذي حصل في المجتمع الإسرائيلي منذ الحرب، وهي سيرورة أصبح المجتمع الإسرائيلي بفضلها مجتمعاً أكثر تعددية ثقافية. ومع ذلك، يقرّ كيمرلينغ بأن «لجميع هذه الثقافات المنفردة ـ باستثناء الثقافة العربية ـ مصلحة وقاسم مشترك متماثلان، وهما: دولة معرّفة بأنها دولة يهودية». أي أنها المصلحة ذاتها في حفظ هويتها (تلك الثقافات المنفردة) اليهودية الحصرية، بغية مواصلة الاحتفاظ بمكانتها المهيمنة، حيال «الأقلية العربية».

يفسر باحث آخر، هو حنان حيفر (٢٠١٤)، مكانة المجموعة المهيمنة التي يسميها «الإشكنازية الذكورية العلمانية» بمصطلحات القوة والسيطرة المطلقتين حيال المجموعتين الأخريين ـ اليهود الشرقيون والفلسطينيون. وفي رأيه، أن أي «معرفة»، أخلاقية أو جمالية، ليست سوى «سردية» غايتها، كلها، إسباغ الشرعية على المجموعة المسيطِرة. وعليه، يدعي حيفر بأن النقد للإيديولوجية الصهيونية المهيمنة يمثل، بالنسبة للمجموعات «المستضعفة»، إعادة اكتشاف صوتها المكبوت الذي يعبر عن احتجاجها على النظام الاجتماعي القائم، الذي أتاح إضعافها.

يبدو، إذن، أن المجتمع الإسرائيلي ليس «كياناً كولونياليا» كوحدة واحدة، بل هو، بتعبير كيمرلينغ، نخبة مسيطرة «تنجح في فرض وإملاء «منطق» النظام الاجتماعي القائم على المجموعات الخاضعة لها».

خلاصة

هكذا، إذن، في إعادة صياغة لكلام ماركس، يبدو أن الباحثين مناصري الباراديم الكولونيالي ـ الاقتصادي إنما يفسّرون ويشرحون فقط الحركة الصهيونية واحتلال ١٩٦٧، بينما المسألة هي تغييرهما. وعلى هذا، فعلى عكس الباراديم الاقتصادي والنظر إلى المجتمع الإسرائيلي بوصفه «كيانا كولونياليا»، أقترح أن يكون النقد تعبيراً عن تناقض داخلي كامن في المجتمع الإسرائيلي نفسه. تناقض بين الفكرة الصهيونية بشأن «انبعاث اليهودية ونهاية الشتات»، وبين واقع كولونيالية اليشوف الصهيوني في فلسطين. أو، بكلمات أخرى: التناقض بين الصهيونية، كما كانت في نظر اليهود «هناك» في بداياتها، وبين الصهيونية ودولة إسرائيل كما هما بالنسبة للفلسطينيين، «هنا والآن». ومن هنا، ينبغي للنقد أن يتمتع بالحكمة ذاتها بأثر رجعي. أي، الفهم بأن حرب ٦٧ واحتلال المناطق الفلسطينية قد أثبتا، بصورة نهائية لا رادّ لها، خطل المحاولة الصهيونية الأصلية لإقامة دولة يهودية حصرية، منفردة ومفصولة عن الشعب الفلسطيني المحلي. كما ثبت، في السياق، خطل الأفكار الرومانسية والاشتراكية التي راجت في بدايات الحركة الصهيونية. في المقابل، وكما بيّنتُ أعلاه، لا تقتصر المسألة على رفض الحركة الصهيونية فقط، وإنما هي أيضا ـ وفي الوقت نفسه ـ محاولة حفظ الجانب الروحاني المتنور الذي تضمّنه الفكر الصهيوني ولا يزال كامنا، اليوم أيضا، في المجتمع الإسرائيلي. إنه الأساس الإنساني الكوني نفسه الذي يرشدنا إلى أن العالم هو عالم الإنسان، التحقيق الذاتي لـ«الأنا» من خلال مجتمعه ودولته. والمطلوب في إسرائيل ـ فلسطين، كما في العالم أجمع، هو إعادة إحياء الروح الإنسانية الكونية ذاتها التي حرّكت الثورة الفرنسية، كما عبر عنها بيان (ماكسميليان) روبسبير:

أن يتوحد أبناء كل البلدان على ضوء صوت المنطق ومصلحة الجمهور... ما هو مبدأ الأساس للنظام الديمقراطي الشعبي، أي مصدر قوته الأساسي، الذي يحفظه ويحرّكه؟ إنها الفضيلة. أنا أتحدث عن الفضيلة لدى الجمهور، والتي صنعت العجائب في اليونان وروما وستصنع أمورا مدهشة أكثر في فرنسا الجمهورية ـ هذه الفضيلة ليست سوى حب الوطن وقوانينها.[٨]

ولكن، فقط بواسطة تلك الفكرة الديمقراطية الجمهورية وبهديها، سيتمكن الفلسطينيون والإسرائيليون من تجاوز وطنيتهم الأنانية، كعرب ويهود، والتحول إلى مواطنين متساوين في دولتهم ومجتمعهم.

(ترجمه عن العبرية: سليم سلامة)

الهوامش:

١. النموذج الصهيوني الجديد من «مستعمرة الاستيطان النقي» هو الذي عرضه وطبقه للمرة الأولى أوتو فيربورغ، فرانز أوفنهايمر وآرثور روبين ـ الأعضاء الألمان في الإدارة الصهيونية ـ كنموذج طبّقه الاستعمار البروسي في المناطق التي تم ضمها إلى بروسيا في الشرق، وهي مناطق سكن في الجزء الأكبر منها بولنديون محليون.

٢. R. Miliband, "Debates on the State", In New Left Review .138, 1983, p. 54

٣. شطرنهل، ١٩٩٥، بناء الأمّة أم إصلاح المجتمع؟ تل أبيب: عام عوفيد، ص ١٦.

٤. تمار، غوجانسكي، تطور الرأسمالية في فلسطين (حيفا: مفعاليم أونفرسيطايم للنشر،١٩٨٦)، ص ٢٣٥.

٥. خلال القرن الـ ١٩، تنامت القومية في دول أوروبا الوسطى والشرقية، كردة فعل مضادة على تحدي عصر التنوير والفكر السياسي الفرنسي. وطبقا لمفهوم يوهان جوتفريد هردر القومي الرومانسي، فإن «الشعب» ليس من صنع بني البشر الأحياء، لحما ودما، وإنما هو كيان طبيعي قائم منذ الأزل، كمزيج من الأرض والإنسان، مثل شجرة البشر الوحيدون هم أوراقها وأغصانها. وكان من شأن هذا المعنى طمس وتشويش المعنى الثوري لـ«الشعب» كاتحاد سياسي لجميع المواطنين ورفعهم إلى منزلة صاحب السيادة.

٦. ب. كيمرلينغ، مهاجرون، مستوطنون، أصلانيون: الدولة والمجتمع في إسرائيل ـ بين تعدد الثقافات والحروب الثقافية، (تل أبيب: عام عوفيد، ٢٠٠٤)، ص ١٤٢.

٧. كيمرلينغ، مهاجرون، مستوطنون...، ص ١٤٤

٨. «M. Robesppiere, «Report on the Principles of politics

٩. النموذج الصهيوني الجديد من «مستعمرة الاستيطان النقي» هو الذي عرضه وطبقه للمرة الأولى أوتو فيربورغ، فرانز أوفنهايمر وآرثور روبين ـ الأعضاء الألمان في الإدارة الصهيونية ـ كنموذج طبّقه الاستعمار البروسي في المناطق التي تم ضمها إلى بروسيا في الشرق، وهي مناطق سكن في الجزء الأكبر منها بولنديون محليون.

١٠. R. Miliband, "Debates on the State", In New Left Review .138, 1983, p. 54

١١. شطرنهل، ١٩٩٥، بناء الأمّة أم إصلاح المجتمع؟ تل أبيب: عام عوفيد، ص ١٦.

١٢. تمار، غوجانسكي، تطور الرأسمالية في فلسطين (حيفا: مفعاليم أونفرسيطايم للنشر،١٩٨٦)، ص ٢٣٥.

١٣. خلال القرن الـ ١٩، تنامت القومية في دول أوروبا الوسطى والشرقية، كردة فعل مضادة على تحدي عصر التنوير والفكر السياسي الفرنسي. وطبقا لمفهوم يوهان جوتفريد هردر القومي الرومانسي، فإن «الشعب» ليس من صنع بني البشر الأحياء، لحما ودما، وإنما هو كيان طبيعي قائم منذ الأزل، كمزيج من الأرض والإنسان، مثل شجرة البشر الوحيدون هم أوراقها وأغصانها. وكان من شأن هذا المعنى طمس وتشويش المعنى الثوري لـ«الشعب» كاتحاد سياسي لجميع المواطنين ورفعهم إلى منزلة صاحب السيادة.

١٤. ب. كيمرلينغ، مهاجرون، مستوطنون، أصلانيون: الدولة والمجتمع في إسرائيل ـ بين تعدد الثقافات والحروب الثقافية، (تل أبيب: عام عوفيد، ٢٠٠٤)، ص ١٤٢.

١٥. كيمرلينغ، مهاجرون، مستوطنون...، ص ١٤٤

١٦. «M. Robesppiere, «Report on the Principles of politics